انتخابات المجلس البلدي والتنمية السياسية في المجتمع القطري

د. وسام أحمد العثمان
قسم الاجتماع
كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية
جامعة قطر

ملخص البحث :

تركز هذه الدراسة على تجربة انتخابات المجلس البلدي ودورها في التنمية السياسية وتسعى للتعرف على آراء أفراد المجتمع القطري في عملية المشاركة الشعبية التي تجسدت في انتخابات المجلس البلدي، بالإضافة للتعرف على آرائهم تجاه المبادرات الديمقراطية التي صدرت عن السلطة القطرية الحاكمة والتي ترمي إلى خلق الديمقراطية وحرية التعبير لدى أفراد المجتمع القطري. كما تحاول هذه الدراسة التعرف على دور بعض العوامل الاجتماعية والثقافية وتأثيرها في طريقة وسير هذه العملية ونجاحها وذلك من خلال الاعتماد على استبانة تحتوي على بعض الأسئلة المفتوحة المتعلقة بموضوع البحث. وقد تم تطبيق هذه الاستبانة على عينة عشوائية غير احتمالية تتكون من ٣٠ مرشحاً ومرشحة لانتخابات المجلس البلدي وذلك بغض النظر عن حصولهم أو عدم حصولهم على مقاعد نيابية فيه. هذا بالإضافة إلى اختيار عينة عشوائية غير احتمالية أخرى ضمت ٣٠ ناخباً وناخبة للمجلس البلدي من الحاصلين على الشهادة الثانوية فأعلى باعتبار أن هذه الفئة في المجتمع هي الأقدر على فهم حيثيات العملية الديمقراطية وأبعادها

Municipal Council Elections and Political Development in the Qatar Society

Dr. Wisam Ahmad Al-Othman
Department of Sociology
College of Humanities and Social Sciences
University of Qatar

Abstract

This study concentrates on the experiment of the elections of the Municipal Council and its role in the political development and seeks to identify the views of the members of the Qatari Society about the public participation embodied in these elections in addition to investigating their opinions about the deemocratic initiatives of the Qatari ruling authority aimed at creating democracy and freedom of expression for the Qatari people. The study also explores the role of some of the social and cultural factors and their effect on the method and progress of this process. This is done by means of a questionaire containing open questions related to the subject of the study. The questionnaire was applied to a random samp.le consisting of 30 male and female candidates for the elections irrespective of their success or failure in the elections. This is in addition to choosing another random sample consisting of 30 male and female candidates from those who have obtained the secondary school certificate or a higher qualification since this category is considered the morst able to understand the requirements and consequences of the democratic process.

مقدمـــة :

يؤكد مفهوم التنمية - حسب تعريفاته العالمية - على أهمية مشاركة الجهود الجماهيرية في هذه العملية بالتعاون مع الهيئات والإدارات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى أبنائه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واحترام حق المجتمع في اختيار أولوياته داخل الإطار العام لأهدافه القومية[١] . وهو ما يوضح أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التنمية الشاملة والإصرار على ضرورة مشاركة الجماهير - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة التي يجب أن يساهم فيها جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات.

ولكي نتمكن من إيجاد تنمية متكاملة، لابد من الاهتمام بجميع الأبعاد والظروف المؤثرة على حجم التنمية والدور المطلوب منها في هذه العملية. فالتنمية الشاملة تتمثل في تنمية المجتمع وتنمية أفراده اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وهو ما أكده التقرير الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برئاسة «محبوب الحق» لتعريف التنمية البشرية الشاملة على إنها «عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام المرء. وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريم، وأن يتمتعوا بالحرية السياسية وحقوق الإنسان المقررة واحترام الإنسان لذاته»[٢].

وتظهر عملية المشاركة الجماهيرية بصورة واضحة وجلية من خلال المشاركة في عملية التنمية السياسية، والمساهمة في صنع واتخاذ القرار واختيار القيادات وغيرها من المشاركات السياسية التي تحقق المطالب الديمقراطية.

من هنا جاء هدف هذه الدراسة للتعرف على آراء أفراد المجتمع القطري في عملية المشاركة الشعبية التي تجسدت في انتخابات المجلس البلدي إضافة إلى التعرف على آرائهم

في المبادرات الديمقراطية التي صدرت عن السلطة القطرية الحاكمة والتي ترمي إلى خلق الديمقراطية وحرية التعبير والاختيار لدى أفراد المجتمع القطري بوجه عام، ومشاركة المرأة القطرية - في هذا المجتمع - بشكل خاص. كما تحاول هذه الدراسة التعرف على دور بعض العوامل الثقافية وتأثيرها في طريقة سير هذه العملية ونجاحها، وذلك من خلال اتباع بعض الإجراءات المنهجية المتمثلة في تطبيق استمارة استبيان احتوت على بعض الأسئلة المفتوحة ذات الصلة بالموضوع، وذلك لإتاحة الفرصة أمام المبحوثين في التعبير عن آرائهم بحرية كاملة تمكننا من التعرف على وجهات نظرهم وتصوراتهم نحو موضوع البحث. وتتعلق هذه الأسئلة في أغلبها بالعملية الديمقراطية من جهة وبمشاركة المرأة في انتخابات المجلس البلدي ودورها السياسي في المجتمع من جهة أخرى. كما تتعلق هذه الأسئلة بالعوامل الثقافية التي قد تؤدي إلى نجاح أو فشل تطبيق الديمقراطية بصورة صحيحة في المجتمع القطري.

وتُعد هذه الدراسة دراسة وصفية تهدف إلى التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث وتحديد موقف أفراد المجتمع تجاهها، ووصفها وصفاً كيفياً يوضح خصائصها البنائية والوظيفية.

وقد تم تطبيق هذا الاستبيان على عينة عشوائية غير احتمالية اشتملت على (٣٠) مرشحاً ومرشحة من أصل (٢٤٧) رشحوا أنفسهم للمجلس البلدي وذلك بغض النظر عن فوزهم أو عدم فوزهم فيه. وقد اختيرت هذه العينة بعد الاطلاع على قائمة أسماء المرشحين والمرشحات لهذا المجلس، حيث تم إرسال استمارات الدراسة إليهم بواسطة بعض الأشخاص الذين تربطهم علاقة قرابة أو صداقة بهم. وذلك مع مراعاة التمثيل الجغرافي للمرشحين والمرشحات الذين تم اختيارهم من معظم الدوائر الانتخابية في دولة قطر.

هذا بالإضافة إلى اختيار عينة عشوائية غير احتمالية أخرى ضمت (٣٠) ناخباً و(٣٠) ناخبة من الحاصلين على الشهادة الثانوية فأعلى ممن ينتمون إلى فئات عمرية متنوعة تبدأ من سن الثامنة عشرة فأكثر. حيث تُعد هذه الفئات في المجتمع هي الأقدر

على فهم حيثيات العملية الديمقراطية وأبعادها عن غيرها من الفئات غير المتعلمة أو الصغيرة في السن.

وقد طبقت استمارات الاستبيان وتم جمعها خلال شهر ديسمبر ١٩٩٩م وذلك بعد مرور شهر تقريباً من نهاية إجراء انتخابات المجلس البلدي.

إضافة إلى ما سبق، اعتمدت هذه الدراسة على بعض الإحصائيات الرسمية القطرية التي تناولت عدد المرشحين والمرشحات ككل وأسمائهم في كل دائرة انتخابية على حدة، كما تمت الإشارة إلى بعض الوثائق والمراجع القطرية الرسمية وذلك لدى استعراضنا السريع لتاريخ المنطقة السياسي.

ولم تتح لنا الإجراءات المنهجية في الدراسة - والتي تتمثل في طرح الأسئلة المفتوحة على عدد محدود من المبحوثين - توضيح أرائهم ووضعها في شكل نسب مئوية.

كما جاءت آراء أفراد العينة محل البحث في المجتمع القطري متفاوتة ومتباينة بصورة واضحة، بصورة لا يصبح لها أي دلالة علمية واضحة إذا ما صيغت على شكل نسب مئوية محددة. وهي ما دعى الباحث إلى تجاهل وضع وتوضيح هذه النسب في شكل إعداد ومعدلات رقم لعدم وجود دلالة حقيقية لها حول موضوع الدراسة.

المدخل النظري للدراسة :

يشير مفهوم التنمية السياسية إلى التحول نحو الديمقراطية أو العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي[٣]. كما يشير إلى نمط التنظيم السياسي والأنماط الاجتماعية المتطورة الأخرى التي تتفاعل من أجل إنجاز الأهداف والحاجات الاجتماعية ويتضمن استراتيجية الحكام في المواءمة بين التنظيم السياسي وأهداف الأنساق الاجتماعية الأخرى[٤].

ويرادف مفهوم التنمية السياسية كذلك ما يسمى بعملية التحديث السياسي، وهي التغيرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة، ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل جميع الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق

بصنع القرارات السياسية، وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع. ويشير كذلك إلى عملية التباين في البناء السياسي وعلمانية الثقافة السياسية والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع [٥]. فالتحديث السياسي بهذا المعنى هو عملية الحركة والانتقال من الشكل السياسي التقليدي إلى الشكل السياسي الحديث، أما عملية التنمية السياسية فتشير إلى ما بعد عملية التحديث.

وتعتبر المشاركة السياسية مظهراً مميزاً من مظاهر عملية التنمية السياسية، وتتم عن طريق توسيع نطاق المشاركة الشعبية في المجتمع من أجل صنع واتخاذ القرارات السياسية وذلك من خلال المشاركة في الانتخابات، أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية المؤثرة في اختيار المرشحين للعمل السياسي.

ويرى أبتر Apter أن الأحزاب السياسية سمة أساسية لعملية التنمية السياسية، حيث يلاحظ وجودها وفعاليتها في كل من أمريكا وإنجلترا والاتحاد السوفييتي(سابقاً) وإيطاليا والهند والصين وغيرها. فالحزب السياسي قائم في معظم بلاد العالم، وإن اختلفت صورته من ديمقراطي إلى فاشي أو نازي أو شيوعي أو غيره من دولة إلى أخرى [٦].

وتقوم الأحزاب السياسية بوظائف عامة تختلف من نسق سياسي إلى نسق سياسي آخر. حيث تعمل هذه الأحزاب على تنظيم الرأي العام من أجل صنع واتخاذ القرارات الجوهرية، واختيار القيادات المناسبة والقادرة على المنافسة في المواقع القيادية المختلفة. فالحاجة للأحزاب تظهر بصورة جلية عندما يتعذر بقاء زمام السلطة في حوزة الحاكم، أو مجموعة صغيرة من الأفراد لا تهتم بمطالب الجماهير ولا تستطيع التعامل مع المشكلات التنموية لبناء الأمة والدولة. فظهور هذه الأحزاب يعني أن تضع الصفوة السياسية المنتخبة مصالح الشعب في اعتبارها، مبتعدة كل البُعد عن أي مصالح شخصية أو منفعة فردية، واضعة في اعتبارها الالتزام بحق الجمهور في تقرير مصيره وحقه في اختيار قياداته والمنافسة في الوصول إليها. وكذلك التأكد من قدرة النسق السياسي على صياغة السياسات المختلفة وعلى تنفيذها مع التزام القيادات العليا بتنفيذ جميع الوسائل المنظمة

لعملية ضبط الإدارة السياسية ومراقبتها دون وجود أي تجاوزات تخولها لهم مراكزهم أو مناصبهم القيادية في المجتمع.

ومن أهم النماذج النظرية التي تناولت ظهور الأحزاب السياسية هي النظريات التي قامت بالربط بين البرلمانات وبين ظهور الأحزاب عن طريق المرور بعدة مراحل أولها ظهور الجماعات البرلمانية ثم تنظيم الجماعات الإنتاجية، وصولاً في نهاية الأمر إلى الاتصال والتعاون بينهما.

كما اهتمت هذه النظريات بمعرفة كيفية ظهور الأحزاب التي ترى أن ظهورها يكون عادة بتأثير عوامل داخلية تدريجية نتيجة إدراك رجال التشريع بتزايد الحاجة إلى إنشاء هيئات تشريعية وإعادة انتخاب أعضائها على المستوى المحلي، أو قد يكون ظهورها بتأثير عوامل خارجية تنشأ خارج الجهاز التشريعي وتتضمن وجود صراعات مع الجماعات الحاكمة تسعى إلى المطالبة بالتمثيل وإجراء الانتخابات الشاملة مستمدة أصولها من الاتحادات التجارية أو الجمعيات التعاونية أو طلاب الجامعات أو المثقفين أو التنظيمات الدينية[٧].

ومن النظريات الأخرى التي تناولت موضوع ظهور الأحزاب «نظريات التنمية» التي تناولت الأحزاب السياسية وصلتها بعملية التحديث[٨]، حيث يسعى أصحاب السلطة إلى كسب تأييد العامة عندما يتغير موقف المواطنين من السلطة واعتقاد بعضهم بأحقيتهم في ممارستها، وفي هذه الحالة تسعى الصفوة السياسية السائدة لاكتساب تأييد العامة عن طريق منحهم الحق في الترشيح والانتخاب من خلال الأحزاب المختلفة من أجل احتفاظ هذه الصفوة بالسلطة.

وفي هذا الصدد يرى (هنتيجتون) أن مستقبل ا لحكام والملوك التقليديين أصبح كئيباً، فالأولى بهم أن يدخلوا تحديثات سياسية في مجتمعاتهم بدلاً من اتخاذ أساليب الإرهاب واستخدام شبكات مكثفة من البوليس السري، عن طريق تبني فلسفة تحالفية جديدة[٩].

ومن الواضح أن تغير موقف المواطنين وظهور جماعات اجتماعية جديدة تطالب بممارسة حقوقها السياسية يكون نتيجة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، وما يصاحبها من حراك اجتماعي في مراكز وأوضاع الأفراد يؤدي بالتالي إلى توزيع السلطة وميادين الضبط التنظيمي، فتسعى الطبقات الوسطى الحضرية وراء السلطة وتستحوذ عليها من الطبقات الارستقراطية أو الحكام. وفي نفس الوقت تتلاشى وتختفي بعض الجماعات الاجتماعية الأخرى[١٠].

ومن أهم العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير في عملية توجيه السلوك الانتخابي، واختيار رجال الصفوة السياسية المنتخبة، هي الجماعات المرجعية بالدرجة الأولى. فقد بينت دراسة قام بها كل من لازرشفيلد Lazarsfeld وبريليسون Berelson وكاتز Katz وجادوت Gaudet - اهتمت بتحليل أثر وسائل الاتصال الجماهيرية على اتجاهات الناخبين أثناء انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٤٠م - أن وسائل الاتصال الجماهيرية لم تكن هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن إحداث التغير في اتجاهات الناخبين وسلوكهم الانتخابي وإنما المسؤول عن ذلك عوامل أخرى نفسية واجتماعية وثقافية أهمها استعدادات الفرد والوسط الاجتماعي والجماعات المرجعية[١١].

وتُعد العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على سلوك واتجاهات الأفراد من أهم المعايير والضوابط الاجتماعية التي قد تصبح قوانين ثابتة على المدى الطويل يطيعها الأفراد ولا يجدون جدوى من التمرد عليها أو محاولة تغييرها، وتشتمل قضايا ومفاهيم سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية كالحرية والعدالة والمساواة والأمن والاستقرار والملكية والشرف[١٢]. إلا أن هذا لا يعني أن هذه القيم ثابتة لا تتغير، فهي تتغير وتتبدل بتغير وتبدل أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية.

وبالرغم من اقتناع أو عدم اقتناع بعض أفراد المجتمع بممارسة بعض الأنماط السلوكية والثقافية المتاحة في المجتمع، إلا أننا نجد أن أعضائها يمارسونها بغض النظر عن قبولهم أو عدم قبولهم لها. وقد يعود ذلك إلى عدم قدرة الفرد في هذه المجتمعات على تحمل

مسؤولية اتخاذ القرار حول ما يريد أن يفعله بعيداً عن العادات والتقاليد التي تفرض عليه أن يكون تابعاً. وهو ما يتضح بصورة جلية في المجتمعات القبلية التقليدية التي لا تنظر إلى أهمية الفرد المستقل ولكن تنظر إلى الفرد لكونه عضواً في الحياة القبلية التي يترتب عليها غياب هويته الفردية فيها.

وبناءً على ذلك، تُعد الحياة القبلية من أهم معوقات التنمية السياسية حيث تسيطر العلاقات والروابط التقليدية على النظم السياسية وعلى عمليات اتخاذ القرارات السياسية، كما تتمركز القوة السياسية في أيدي جماعات معينة ومن ثم لا تتوزع السلطة توزيعاً عادلاً بين الجماعات، وتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون منافسة أو مناقشة أو منازعة[١٣].

تاريخ المنطقة السياسي :

يعود ظهور قطر ككيان سياسي، منذ أواسط القرن التاسع عشر، حيث إنها كانت قبل ذلك تتألف من مجموعة قرى تُحكم بواسطة شيوخها، دون أن تؤلف وحدة سياسية كما كان الحال في معظم مناطق شبه الجزيرة العربية والخليج. ولعل ذلك كان سبباً رئيسياً لوقوعها تحت النفوذ البحريني أو آل سعود في الدرعية حسب امتداد نفوذ كل منهما وقوته[١٤]. مع إنه من الواضح عبر الأحداث التاريخية أن النفوذ البحريني كان أقوى عليها وأكثر استمرارية من النفوذ السعودي، وربما يرجع ذلك - حسب ذكر أحد المصادر - إلى أن حكام البحرين آل خليفة أنفسهم قد عاشوا في قطر، وظلوا يدعون حق السيادة على ميناء الزبارة الذي خرجوا منه لغزو البحرين حتى بعد قيام إمارة قطر عام ١٨٦٨م[١٥].

وفي الفترة الزمنية الممتدة بين عام ١٨٥١-١٨٦٦م، وطد الشيخ محمد بن ثاني سلطته في شبه جزيرة قطر بتأييد من القبائل القطرية وبفضل مساعدة آل سعود له، مما أثار حفيظة الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين. والجدير بالإشارة أن وصول آل ثاني إلى السلطة قد جاء بفضل مركزهم المالي الكبير في المجتمع القطري آنذاك. فقد كان «ثاني» جد الأسرة من تجار اللؤلؤ المشهورين. وتلك الثروة جعلتهم يجمعون القبائل

حولهم، وبالتالي منحتهم مركزاً مميزاً بالنسبة للقبائل الأخرى. ويعود استقرار هذه الأسرة في قطر إلى أواخر القرن السابع عشر، عندما هاجرت من إقليم «الوشم» في نجد لظروف اقتصادية، وسكنت واحة «جبرين» ثم انتقلت إلى «الرويس» «فالزبارة» إلى أن انتهى بها الأمر إلى الاستقرار في الدوحة[١٦].

وعلى الرغم من توطيد الشيخ محمد بن ثاني سلطته في الدوحة، إلا أنه ظل تحت سلطة آل خليفة بدليل قيامه بجمع الزكاة من القبائل القطرية لصالحهم. وقد أدى إلزام القبائل القطرية بدفع تلك الزكاة إلى إحداث التذمر في أوساطها وخاصة أن البلاد كانت فقيرة. وقد وصل هذا التذمر في مرحلة من المراحل إلى التمرد والامتناع عن دفعها للشيخ محمد بن ثاني الذي صوّر أمام شيخ البحرين وكأنه هو الذي يقود هذا التمرد مما دفع محمد بن خليفة شيخ البحرين إلى إرسال أحد أقربائه للقيام بهذه المهمة. وقد أدت تلك الخطوة البحرينية إلى دخول الطرفين، القطري والبحريني، في صراع مرير اضطر الأخير للاستعانة بحكومتي الرياض وأبوظبي لردع القبائل القطرية الثائرة عليه.

وقد أعطي اتساع نطاق الصراع القطري البحريني الفرصة لبريطانيا للتدخل فيه معتبرة التدخل البحريني في قطر منافياً لمعاهدة عام ١٨٦١، التي كانت تنص على عدم الانغماس في الحرب أو القرصنة أو تجارة الرقيق في البحر[١٧]. ويبدو أن التدخل البريطاني كان الهدف منه إظهار قوتها العسكرية لشيوخ المنطقة وقبائلها بخلاف تأكيد هيبتها.

وفي الوقت نفسه، استطاعت بريطانيا بواسطة هذا التدخل عن طريق مقيمها السياسي عقد معاهدة مع الشيخ محمد بن ثاني في ١٨٦٨/٩/١٢م، في مدينة الوكرة، كانت تنص خطوطها العريضة على أن يحافظ الشيخ على أمن واستقرار البلاد، مع مراعاته لمعاهدة السلام البحرية وإحالة ما ينشأ من منازعات إلى المقيم السياسي. أما بالنسبة لعلاقاته بالبحرين، فقد تعهد الشيخ أن يكون على علاقة حسنة بشيخ البحرين بالإضافة إلى قيامه بجمع مال الزكاة من القبائل القطرية وتسليمه للمقيم البريطاني الذي يحوله بدوره إلى شيخ البحرين.

ومن ناحية أخرى، فقد نتج عن هذه المعاهدة إدخال قطر في محيط النفوذ البريطاني، وذلك بربطها بنظام الهدنة التي كانت بريطانيا قد فرضتها على شيوخ الخليج. بينما في الوقت ذاته، أعطت الفرصة لقطر لتبرز ككيان مستقل على المستوى العربي والدولي[١٨]. خاصة بعد أن قامت بريطانيا بتدمير ميناء الزبارة وتدمير الزبارة كلها بعد احتدام النزاع بينها وبين الدولة العثمانية، فكان ذلك هو نهاية النفوذ العثماني على الساحل القطري[١٩].

وبعد ذلك، دخلت قطر أثناء عهد الشيخ عبد الله بن جاسم في معاهدات حماية بريطانية ترمي إلى الحفاظ على الوضع القائم خاصة فيما يتعلق بعلاقة المجتمع القطري مع جيرانه المباشرين أو غير المباشرين استمرت حتى بعد الحرب العالمية الثانية. ثم بدأت بريطانيا بعقد معاهدات أخرى تهتم بالأوضاع الداخلية للمنطقة عن طريق تعيين وكلاء سياسيين لها يقومون بقياس ودراسة مدى ملاءمة الأوضاع الداخلية مع المصلحة البريطانية العليا، التي كانت تسعى إلى سلامة نفوذها ومواصلاتها بالمنطقة[٢٠]. وهو ما أكدته معاهدة ١٩١٦م بين قطر وبريطانيا التي تنص على أن تبذل الحكومة البريطانية مساعيها الحميدة في حالة تعرض قطر لأي هجوم استفزازي من ناحية البر داخل حدود قطر. كما اشتملت المعاهدة على وضع الإمارة تحت الحماية البريطانية بالإضافة إلى نصها على التزام قطر بالبنود التي فرضتها الحكومة البريطانية على إمارات الخليج الأخرى، كإلغاء تجارة الرقيق وعدم استيراد الأسلحة وعدم منح أية امتيازات للشركات الأجنبية مثل امتيازات النفط وغيرها إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية[٢١].

وقد نما هذا التوجه في التدخل والاهتمام بالأوضاع الداخلية من بريطانيا فيما بين الحربين العالميتين، حتى كان لوكلائها السياسيين أثر واضح في الأحداث الداخلية السياسية لدول المنطقة بشكل عام. وقد زاد هذا التدخل بزيادة حجم المصالح البريطانية والأمريكية بشكل عام خاصة في العقد الخامس من القرن العشرين، إلا أن هذا التدخل بدأ يتناقص بعد استقلال دولة الكويت في بداية الستينات والتحاق بقية الأقطار الخليجية بالاستقلال السياسي في بداية السبعينات[٢٢].

ونود أن نبين، أن فكرة الحفاظ على الأمن القائم من قِبَل السلطة البريطانية قد جمد بشكل نسبي الأوضاع السياسية الداخلية - للمجتمعات الخليجية، ومن بينها المجتمع القطري بطبيعة الحال - مما أدى إلى تجميد أي تنمية سياسية فيها. فقد أعطي الوجود البريطاني قوة كبيرة للحكام أو الشيوخ في مواجهة أي معارضة جدية قد تتعرض لها المنطقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإعادة الأوضاع على ما كانت عليه[٢٣].

وفي عام ١٩٤٩م تولى الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم الحكم - بعد تنازل والده عن الحكم لمصلحته - في البلاد، والذي تنازل بدوره عن الحكم لصالح ابنه الشيخ أحمد بن علي عام ١٩٦٠م ويبدو أن سبب تنازله كان راجعاً لمعارضة بعض أفراد العائلة الحاكمة على تصرفات الحاكم. إذ اتهمته بتخلف البلاد، وانتشار الفوضى، وعدم تطوير الوضع الداخلي، ونبذه للتطورات العصرية، وسوء التصرف في الثروة النفطية. فعلى سبيل المثال، لم يبدأ في إنشاء المدارس العصرية إلا في نطاق ضيق ابتداء من عام ١٩٥٢م. أما إنشاء الإدارات الحديثة فلم تكن لتتم إلا بعد الضغط الذي مارسه القنصل السياسي البريطاني في الدوحة الذي رأى ضرورة وجود إدارة تعنى بالأمن والطرق وغيرها من الشؤون العمرانية. وقد حاول الحاكم الجديد منذ توليه دفة الحكم إخراج قطر من عزلتها، فعمل على الانضمام لمنظمة الأوبيك وإشراكها في بعض ألوان النشاط الاقتصادي والثقافي في الجامعة العربية، كما قام بتخصيص جزء من الدخل للمشروعات العمرانية، كبناء المساكن الشعبية وشق الطرق، واستقدام الخبرات واليد العاملة من أجل المساهمة في عملية البناء. وبجانب ذلك أقدم على بناء بعض المصانع كمصنع الأسمنت، ومع ذلك فقد ظل المجتمع القطري في تطوره خلال عقد الستينات أقل سرعة من التي شهدتها بعض البلاد المحيطة كالكويت[٢٤]. ومن ناحية أخرى، فقد حاول الشيخ أحمد تكوين مجلس استشاري في عام ١٩٦٤م تمشياً مع التطورات الحادثة في بلدان المنطقة، وعلى وجه الخصوص الكويت التي شكلت حكومتها مجلساً نيابياً. وكان الشيخ أحمد يهدف من تكوين المجلس المذكور إلى مساعدته في تصريف الأمور وإسداء المشورة له. وبالفعل تم تشكيل المجلس برئاسة نائب الحاكم وعضوية خمسة عشر عضواً جميعهم من الأسرة الحاكمة، ويبدو أن سبب

التركيز على الأسرة الحاكمة في تكوين هذا المجلس دون غيرهم من ا لمواطنين راجع إلى قناعة من هم في سدة الحكم بأن المجتمع القطري لا يزال تحكمه الاعتبارات العشائرية. وبالتالي فقد كانت الفكرة السائدة أن أعضاء الأسرة الحاكمة في المجلس هم أقدر الناس على معرفة حاجات ورغبات المواطنين باعتبارهم يملكون من النفوذ والسلطان الأدبي ما يؤهلهم لذلك نتيجة سيادة نظرية «الوجاهة» يضاف إلى ذلك رغبة الحاكم في المضي على طريق التدرج بواسطة إنشاء مثل ذلك المجلس نظراً لمعرفته بحداثة عهد إمارات الخليج بالنظم النيابية.

ومع ذلك، فإن المجلس المشار إليه، رغم صدور مرسوم بشأنه وتسمية أعضائه لم يكتب له أن يرى النور لأسباب لم تُعرف حتى الآن، وظل مرسوم إنشائه معطلاً حتى صدور النظام الأساسي المؤقت للحكم في أبريل عام ١٩٧٠م والذي كان ضمن ما نص عليه إنشاء مجلس شورى حتى يعين بآرائه الحاكم ومجلس الوزراء على أداء مهامهما، ويعبر عن رأيه في شكل توصيات ويكون بالانتخاب. إلا أن مشروع القانون جُمد نتيجة التباين في الرأي وازدواجية السلطة قبل الحركة التصحيحية [٢٥]. ومع فشل مباحثات الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج، والتي توقفت بصورة نهائية في أكتوبر ١٩٧٠م أشارت الدلائل [٢٦] إلى نية حاكم البلاد الشيخ أحمد بن علي في تأسيس دولة مستقلة، مما يؤكد انصرافه عن فكرة الاتحاد. وبالفعل تم إعلان استقلال قطر في ٣ سبتمبر ١٩٧١، حين أعلن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي كان آنذاك نائباً للحاكم في بيان أصدره بأن دولة قطر دولة مستقلة ذات سيادة كاملة منهية بذلك علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا وعلى الأخص معاهدة ١٩١٦م.

وبعد خمسة أشهر من إعلان الاستقلال في شهر فبراير ١٩٧٢م، قام الشيخ خليفة بن حمد نائب الحاكم بحركته التصحيحية التي كان أهم مبررات القيام بها أحقية الشيخ خليفة في حكم البلاد، على اعتبار أن والده الشيخ حمد كان حاكماً أو ولياً للعهد في حياة والده الشيخ عبد الله ولذلك كان هو الأحق في تولي الحكم من الشيخ أحمد الذي تنازل والده له عن الحكم في عام ١٩٦٠م.

ومما هو جدير بالذكر، أن القمة السياسية في مجتمع ما قبل الاستقلال في مجتمعات الخليج بصورة عامة، قد بدأت في التغير تدريجياً، فقد كانت تعتمد على التحالف الثلاثي المتمثل في العائلات الحاكمة والعائلات التجارية، ورؤساء القبائل وذلك في إطار الحماية البريطانية. وقد كانت القبيلة هي الركيزة الأساسية سواء كانت قبيلة العائلة الحاكمة أو القبائل الموالية الأخرى. وفي هذا الإطار لم يكن جهاز الدولة قد بدأ في النمو. فقد تأخر ظهور جهاز الدولة حتى بعد الاستقلال بوقت قصير حيث إن بعض الأجهزة لم تكتمل بنجاح - كالجيش مثلاً - إلا بعد ا لاستقلال، وهذا التأخر في استكمال المؤسسات الاجتماعية - أي مؤسسات الدولة - أثر في تأخير اكتمال النمو السياسي في هذه الدولة[٢٧].

وبعد ظهور البترول، تغير اعتماد السلطة على التحالف الثلاثي - سابق الإشارة إليه - حيث ظهرت السلطات المنظمة. فظهور الدولة أصبح ضرورة سياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال، فلم يكن من المنطق الاعتماد على القوى التقليدية، سواء في الإدارة أو حفظ الأمن. ومع ازدياد وتدفق دخل النفط، وبروز الاتجاه العالمي للاستقلال والتحرر، احتاجت هذه المجتمعات إلى الدولة لتنظيم العبء الوظيفي ومحاولة توزيع الدخل والحفاظ عليه عن طريق إنشاء أجهزة متخصصة لحفظ الأمن الداخلي والخارجي. وكان لابد من التحول في هذا الإطار من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة وهو ما يمكن أن نصفه بأنه بداية التنمية السياسية[٢٨].

إلا أن البعض يلاحظ استمرارية استخدام المفاهيم التقليدية السابقة في الإدارة في أطر حديثة. حيث إنه بالرغم من وجود القوانين والسلطات والصلاحيات المخولة لكل إدارة أو فرع من فروع أجهزة الدولة، إلا أن هناك استثناءات تخرق هذه القوانين والقرارات عن طريق الوساطات أو العلاقات العائلية. كما يتمثل ذلك، في المظهر الخارجي لتوزيع السلطة، حيث يتركز التطبيق الحقيقي لمركزية السلطة في يد الحاكم أو الرجل القوي في الدولة بصرف النظر - إلى حد كبير - عن توزيع السلطة الإدارية، وهو ما يمكن تعميمه

بدون تحفظ على كل مجتمعات الخليج[٢٩]. فبالرغم من وجود مجالس شورى في دولتين خليجيتين على سبيل المثال، هما قطر منذ عام ١٩٦٤م والإمارات منذ عام ١٩٧١م إلا أنه ليس لها أي صلاحيات تشريعية أو حتى رقابية[٣٠].

وتعتبر هذه الظواهر من الظواهر المعوقة للتنمية السياسية وبالتالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجتمعات، فهي تضع القرارات الرئيسية في أيدي أفراد قليلين مع اتساع مسؤولية الدولة دون أن تعرض هذه القرارات قبل اتخاذها لمناقشة عامة أو موافقة شعبية. كما إنها تخضع لآمال وطموحات ورغبات المجموعات الضاغطة التقليدية وبالتحديد العائلات التجارية الكبيرة ذات النفوذ أو رؤساء القبائل الموالين. إلا أن ذلك لا يعني أن التنمية الاجتماعية في هذا الإطار جامدة تعسفية، وذلك لوجود بعض الإيجابيات فيها تتمثل في محاولة إنشاء العديد من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالخدمات التعليمية والصحية والعمرانية والمواصلات ... إلخ[٣١]، مع محاولة الدولة في تطبيق سياسة الإنماء الاقتصادي والتوسع الصناعي على أسس علمية مدروسة. وفي هذا الصدد تم إنشاء المركز الفني للتنمية الصناعية من أجل التعاون مع الأجهزة الحكومية بهدف إعداد خطط ومشروعات التصنيع. فبالنسبة للمجال العمراني - على سبيل المثال - تم التعاقد مع مؤسسة عالمية لكي تقوم بإجراء مسح شامل لإعادة تخطيط مدينة الدوحة والمدن الأخرى، أما على المستوى الخارجي فقد بدأت البلاد تخطو خطوات سريعة من أجل تكوين علاقات أفضل وبشكل متوازن مع الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة رغم تشابك وتعدد العلاقات والمصالح الدولية في هذه الفترة[٣٢].

واستمر حكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني قرابة خمسة وعشرين عاماً. ثم تولى الحكم من بعده ابنه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وذلك إثر حركة تصحيحية جديدة عام ١٩٩٦م، وقد قام الشيخ حمد بعد توليه مقاليد الحكم في البلاد بالكثير من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن أهم ما تتميز به فترة حكمه - رغم حداثتها - إنه قام بعدة خطوات جريئة وسريعة يصب معظمها في إطار مشاركة الشعب القطري في

اتخاذ القرارات [٣٣]، فهو يرى أنه من الضروري تعزيز دور المؤسسات الدستورية، وتنشط المشاركة الشعبية الهادفة والبنّاءة في عملية صنع القرار، والإشراف على حُسن تنفيذه.

أهم الخطوات التي تم اتخاذها من أجل تعميق مفهوم الديمقراطية :

(١) إلغاء الرقابة على وسائل الإعلام المختلفة بحيث أصبح من حق المواطن أن يدلي برأيه في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أصبح من حقه الاطلاع على جميع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة بحرية ويسر دون تدخل مقص الرقيب فيها، عدا ما يتعلق منها بالنظام العام والآداب بالدولة - بطبيعة الحال - أو ما يتنافى مع الشريعة الإسلامية الغراء [٣٤].

(٢) فتح مجال مشاركة جميع التجار - ذكوراً وإناثاً - في انتخابات مجلس غرفة تجارة وصناعة قطر سواء بالترشيح أو الانتخاب، بعد أن كانت مقتصرة على الرجال فقط.

(٣) فتح المجال أمام المرأة لتولي بعض المناصب القيادية بالدولة.

(٤) إجراء أول انتخابات للمجلس البلدي المركزي والتي تميزت بتقسيم البلاد إلى عدة دوائر انتخابية يستطيع الجميع - ذكوراً أو إناثاً، وبضوابط معينة - أن يمارسوا عمليتي الترشيح والانتخاب [٣٥].

(٥) وقد اختتم أمير دولة قطر هذه التوجيهات الديمقراطية إلى إعلانه عن «وضع دستور دائم للبلاد يكون من بنوده الأساسية تشكيل برلمان منتخب عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، لنتوج بذلك سعينا نحو تكريس المشاركة الشعبية كأساس للحكم» [٣٦] حتى تستطيع الدولة أن تدخل القرن الجديد بمزيد من الإصلاحات الديمقراطية وممارسة جميع فئات الشعب لها.

وخلاصة القول، إنه رغم حداثة دولة قطر، إلا أنها استطاعت - وبفضل همة مواطنيها وحنكة قياداتها - أن تفرض لنفسها موقعاً مميزاً على الخارطة السياسية عالمياً كدولة ذات سيادة مستقلة تتميز بسياسة هادفة، وبخطط طموحة، جعلتها تقف في مصاف دول أخرى

سبقتها في الظهور، بل إنها قد سبقت البعض منها، وبخاصة في اتجاهها في التحول من المركزية السياسية إلى الديمقراطية الشعبية من أجل الوصول إلى التنمية السياسية التي تطمح قيادتها الشابة إلى تحقيقها بواسطة عدة مجالس منتخبة.

آراء أفراد المجتمع القطري في العملية الديمقراطية :

تعتبر مشاركة الشعب القطري في انتخابات المجلس البلدي المركزي - التي جرت مؤخراً عام ١٩٩٩م - تجربة جديدة وأولى من نوعها في المجتمع القطري. وبالرغم من أن اختصاصات المجلس البلدي لم تكن اختصاصات تشريعية بل هو مجلس استشاري، يراقب تنفيذ القوانين ويساعد الوزير والوزارة في حل المشكلات المتعلقة بالشؤون البلدية من خلال تقديم الاقتراحات المناسبة في هذه الأمور [٣٧]، إلا أن طريقة اختيار أعضاءه وتقسيم الدولة إلى (٢٩) دائرة انتخابية، أدى إلى أن يمارس أفراد الشعب القطري حرية اختيار ممثليهم أو ترشيح أنفسهم وذلك لأول مرة في تاريخ الدولة بعد أن كانت هذه الأمور تتم بالتعيين [٣٨]. فهذه الممارسة الانتخابية - وإن لم تكن تهدف للحصول على مقاعد في مجالس سياسية - إلا أنها تجسد وتمثل أول لبنة في مجال المشاركة الشعبية للعملية الديمقراطية من خلال الاختيار والمفاضلة والترشيح في هذا المجلس. من هنا يصبح الرأي العام عاملاً هاماً ومؤثراً في عملية اتخاذ القرار وبالتالي تنعكس صورة هذا التأثير العام أو الشعبي على فعالية العمليات الانتخابية ونتائجها.

«ويكتسب العمل البلدي بصفة عامة أهمية كبرى ودوراً بارزاً في خدمة الوطن والمواطنين، ذلك لأن العمل البلدي في الواقع عمل متنوع في كلياته وجزئياته متشعب إلى حد كبير، وهو يهدف إلى تنمية وتطوير الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع بالشكل الذي يرضي الطموحات المستمرة ويلبي الاحتياجات العامة التي تتعدد مفاهيمها وتتنوع» [٣٩].

إضافة إلى ذلك «تمثل الإدارة المحلية مكاناً هاماً في مختلف دول العالم المعاصرة، وذلك نظراً لما لهذه الإدارة من أثر كبير في الخدمات والمجالات الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية، وتتبع الإدارة المحلية (المجالس البلدية) الشعب، فهي تعتمد على إشراك المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقة في إدارة شؤونهم المحلية، ولذا فهي تُعد تطبيقاً وتدعيماً مباشراً للديمقراطية وتأكيداً لذاتية هؤلاء المواطنين»[٤٠].

وبهذا نجد أن مفهوم الديمقراطية هو مفهوم جديد بدأ يظهر وينمو تدريجياً - مؤخراً - في المجتمع القطري بما يتضمنه من إعطاء أفراد الشعب الحق في حرية التعبير عن الرأي وممارسة حقه في عملية اختيار ممثليه في بعض المجالس، حيث تمثل ذلك في العديد من الممارسات الإعلامية أو الاجتماعية التي تفاوتت من فرد إلى آخر وذلك لأسباب أو اعتبارات يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، في ظل هذه التجربة الجديدة في المجتمع القطري.

من هنا كان لابد لنا من التعرف على آراء أفراد المجتمع القطري في ممارسة العملية الديمقراطية التي أتيحت لهم، من أجل تحديد دور وأثر بعض العوامل الثقافية - بما تحتوي عليه من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات - على طريقة استيعاب أو إدراك أهمية هذا المفهوم، ومدى وعيهم بأهمية دورهم في هذه الممارسة السياسية لتنمية وتطور المجتمع القطري.

وفي هذا المجال، كانت آراء أفراد العينة محل البحث في المجتمع القطري، متباينة ومختلفة تجاه هذه العملية الديمقراطية حيث تبارك غالبيتها هذه الخطوة، باعتبارها أول مشاركة حقيقية للشعب القطري في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونه المحلية. فهذه الغالبية ترى أن هذه الخطوة، تُعد خطوة صحيحة وجريئة اتخذتها الدولة في الوقت المناسب وتحسب لها في هذا المجال. حيث إنها تُعد بداية عهد جديد ونقطة تحول هامة في الحياة السياسية في المجتمع القطري، وذلك لمنحها المواطن القطري - ذكراً كان أم أنثى - الحق في التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار، بعد أن كانت مثل هذه القرارات، تتم فردياً، وبالتالي كانت لا تعبر عادة عن احتياجات الشعب وطموحاته. هذا بالإضافة إلى إشادة أفراد العينة بهذه التجربة الجديدة التي سبقت مثيلاتها في المجتمعات المجاورة

عندما أعطت المرأة حق الترشيح والانتخاب في هذا المجلس، لتقف دولة قطر - بذلك - في مصاف الدول المتقدمة والمتطورة. فهذه التجربة تدل على السياسة الحكيمة - التي تتبعها القيادة - في هذا المجتمع عند منحها هذا القدر من الحرية لأفراد المجتمع القطري. إضافة إلى أن هذه التجربة، تُعد وسيلة جيدة للتعرف على آراء وطموحات وآمال الشعب القطري من خلال طرحه لأفكاره وتصوراته نحو مختلف القضايا لوضعها موضع البحث والمتابعة من أجل تحقيقها قدر الإمكان.

وبالرغم من مباركة الغالبية العظمى - المشار إليها - لهذه المسيرة الجديدة والعهد الديمقراطي الجديد في المجتمع القطري، إلا أننا نجد أن بعض أفراد العينة، تعتبر أن هذه الخطوة هي مجرد «عملية شكلية» وشعارات إعلامية «ودعاية استعراضية» من أجل أن تعرض أمام المجتمعات الأخرى وذلك لإعطاء فكرة وصورة مخالفة عما هو موجود وممارس في الواقع، من أجل إظهار المجتمع القطري ضمن المجتمعات المتطورة والمتقدمة. فالديمقراطية الحقيقية - في رأيهم - تكمن في وجود دستور دائم يدعم ويرسخ الديمقراطية، ويؤدي إلى فتح الباب أمام الأفراد في كافة المجالات للتعبير عن آرائهم، فلا يقتصر على فئة معينة في المجتمع لتمارس سلطاتها دون رقابة أو عقاب.

أما بالنسبة لردود فعل أفراد المجتمع القطري نحو عزوف نسبة كبيرة من أفراده عن المشاركة في عملية الانتخابات فقد كانت متعددة ومختلفة، فمنهم من يرى أن هذا العزوف كان بسبب حداثة التجربة الديمقراطية، فهي لم تأخذ وقتاً كافياً لاستيعابها وفهمها خاصة وأن دور وسائل الإعلام والتوعية جاءت متأخرة - نسبياً - لشرح ماهية أبعاد هذه التجربة وأهدافها. فالمجتمع القطري لم يمر بمثل هذه التجربة في السابق، وبالتالي فإن خبرته في هذا المجال - وبالذات بالنسبة للعملية الانتخابية وممارستها وأهدافها - هي خبرة بسيطة يحتاج فيها المواطن القطري إلى الوعي السياسي الكافي الذي يمكنه من ممارسة حقوقه السياسية، وذلك عن طريق العديد من الوسائل، وبخاصة الإعلامية، التي لم تكن على المستوى المطلوب في تغطية هذا الحدث. فبالرغم من صدور القانون الخاص بإنشاء المجلس،

والقرارات المنفذة له، والتي أعطت المواطنين - ذكوراً وإناثاً - حق الترشيح والانتخاب، إلا أن هذه المشاركة لم تكن بالمستوى المطلوب في هذا المجال. كما إنه بالرغم من أن صدور القانون الذي منح حق الترشيح والانتخابات للجنسين، يُعد أمراً بالغ الأهمية ويشكل في حد ذاته مكسباً للمجتمع القطري، إلا أن النص القانوني لا يجدي نفعاً إذ لم يتوافق مع تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي يجعل تطبيقه أمراً ممكناً[٤١].

هذا بالإضافة إلى أن بعض أفراد العينة، ترى أن هذه العملية هي خطوة سابقة لأوانها، كان من المفترض أن يتم تهيئة أفراد المجتمع لها، عن طريق تعويد وتدريب أفراد المجتمع على مثل هذه الأمور في مجالات تكون أقل أهمية، حتى يتمكن هؤلاء الأفراد من تقبل هذا التغيير المفاجئ في سياسة الدولة، الأمر الذي أدى بالبعض إلى اعتقادهم بأن العملية برمتها هي مجرد تمثيلية طالما كانت جميع القضايا والقرارات التي تخص شؤون المجتمع، هي قرارات مفروضة وإجبارية. والديمقراطية لن تتحقق - حسب اعتقادهم - في المجلس البلدي، إلا إذا عممت ومورست في جميع المجالات وعلى مستوى الدولة بشكل عام. وأن ذلك الأمر لن يتحقق إلا بوجود دستور دائم وبرلمان منتخب كما وعد به سمو أمير البلاد المفدى في خطابه بمناسبة انعقاد مجلس الشورى في نوفمبر ١٩٩٩م. ويؤكدون قولهم، بأن الشخص المنتخب في هذا المجلس ليس له أي دور حقيقي أو فعّال طالما أن اختصاصات المجلس مجرد اختصاصات استشارية لا يستطيع أي عضو بواسطتها تحقيق مطالب وطموحات أبناء دائرته التي انتخبته.

كما يرى بعض الأفراد في المجتمع القطري، أن هذه الخطوة لابد وأن تتبعها خطوات أخرى تُمكّن أفراد المجتمع من المشاركة الفعّالة وبخاصة من خلال ما تمثله في إجراء انتخابات مباشرة لاختيار أعضاء البرلمان وذلك طبقاً للمادة (٤٦) من النظام الأساسي لدولة قطر تطبيقاً لخطاب صاحب السمو أمير البلاد المفدى في هذا الصدد[٤٢]. وفي حالة وجود هذا المجلس مستقبلاً، سيتمكن كل مواطن من ممارسة حقه في اقتراح أو تنفيذ أي

أداة تشريعية لصالح المجتمع، كما يستطيع هذا المجلس أيضاً أن يعمل على إيقاف أي قوانين يرى إنها في غير صالحه.

وبالرغم من اعتقاد بعض أفراد المجتمع القطري بأن الخطوة التي خطتها دولة قطر متمثلة في إجراء انتخابات للمجلس البلدي تُعد خطوة غير كافية، إلا أننا نلاحظ بأن هناك أفراداً آخرين يرون أن هذه الخطوة جيدة. حيث إن ممارسة الحريات وإعطاء أفراد الشعب مزيداً من أوجه ممارسة العملية الديمقراطية يجب أن يتم بخطوات ثابتة وعلى مراحل مختلفة وبتدرج بطيء حتى تتضح الرؤية أمام أفراد المجتمع ويستوعب هذه الخطوات جيداً كي تتحقق النتائج المرجوة منها، وأن الإسراع في مثل هذه الخطوات سيؤدي إلى نتائج عكسية أو سلبية غير متوقعة. فأفراد المجتمع القطري لم يتعودوا أو يتدربوا على الممارسة والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات. حيث إن مثل هذه القرارات كانت تصدر من السلطة التنفيذية، فيقوم أفراد المجتمع بتقبلها وتنفيذها كما هي. لذلك تبرز أهمية التريث والتدرج في ممارسة هذه الحرية حتى نضمن تعميم نتائجها الإيجابية على جميع أفراد المجتمع القطري.

المرأة وانتخابات المجلس البلدي :

اختلفت آراء أفراد العينة تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية وممارسة حقها في الترشيح والانتخاب، فقد جاءت آراؤهم واتجاهاتهم - في هذا الصدد - متفاوتة ومتباينة. فالبعض منهم يرى أن المرأة تمثل نصف المجتمع لذلك فهي تستحق هذه المشاركة طالما أنها متمسكة بمبادئ الإسلام والتقاليد والحشمة المطلوبة في مجتمعنا الإسلامي والعربي، فالنساء الجزائريات - على سبيل المثال كما عبّر البعض - قد شاركن في القتال ضد قوات الاحتلال الفرنسي ولعبن دوراً في الصراع العسكري والسياسي لا مقابل له - حتى الآن - في أي مكان من العالم العربي [٤٣]. فليس هناك ما يمنع من مشاركة المرأة وممارستها للحياة الديمقراطية والسياسية. فقد شاركت المرأة في فجر الإسلام الرجل عند تقديمها النصائح

والعلاج وحتى الدخول في القتال، فالإسلام لا يحرم المرأة من حقوقها السياسية باستثناء حق رئاسة الدولة [٤٤]. لذا ترى هذه الفئة أن هذه الخطوة، تُعد خطوة جريئة تُمثل قمة الديمقراطية وتؤكد على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. فهي - بحق - مكرمة أميرية تجسد حكمة سمو أمير البلاد المفدى «حيث ابتدأ من حيث انتهى إليه الآخرون».

كما إنها تُعد تعبيراً حقيقياً عن تقدير الدولة لمجهودات المرأة القطرية والثقة في كفاءتها وقدرتها على العطاء، خاصة عندما نرى أن المرأة في كثير من دول العالم قد تقلدت العديد من المناصب وترأست دولاً ووزارات وهيئات حكومية مختلفة. فالمرأة القطرية لا تقل فكرياً أو عقلياً في قدرتها على تولي مثل هذه المهام القيادية، وبصفة خاصة في بعض المجالات التي تكون هي الأقدر فيها من الرجل في التعامل معها والتعبير عنها وذلك في المجالات المتعلقة بمشكلات ومتطلبات جنسها. لذا ترى هذه الفئة أن على أفراد المجتمع القطري انتخاب المرشح المناسب - سواء كان رجلاً أو امرأة - وذلك من خلال ما يطرحه المرشح من برامج انتخابية يمكن عن طريقها أن تساهم مساهمة حقيقية وفعّالة من أجل خدمة طموحات وحاجات أبناء دائرته.

وفي المقابل، نرى أن آراء البعض الآخر - من أفراد العينة - جاءت متحفظة وغير مشجعة على مشاركة المرأة في هذا المجال. حيث ترى أن طبيعة العمل في المجلس البلدي بصفة خاصة والعمل في المجال السياسي بصفة عامة لا يتناسب مع طبيعة ودور المرأة في المجتمع القطري خاصة إذا كانت المرأة متزوجة ومسؤولة عن أسرة مكونة من زوج وأطفال هم أحق برعايتها. فعادة ما يعتبر أفراد المجتمع القطري أن المرأة زوجة وأم بالدرجة الأولى، ينحصر دورها في بيتها وفي بعض المجالات المحددة، ويعتبر الرجل هو الأكفأ في القدرات الجسدية والعقلية، وأن المرأة تحتاج إلى حماية الرجل وتفتقر إلى التحكم في عواطفها وانفعالاتها في حين أن الرجل هو أكمل عقلاً من المرأة وأكثر حكمة وتدبيراً وأحسن تصرفاً. فالمتتبع لتاريخ ودور المرأة في مجال العمل في المجتمع القطري يلاحظ بوضوح أن النظرة التقليدية للمرأة كانت ولا زالت ترى إنها عضو غير منتج بسبب تبعيتها

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجل، فالثقافة هي التي تحدد دور المرأة واختيارها للمهنة التي ستقوم بممارستها والخلفية الثقافية هي التي تسهل أو تعوق إقدام المرأة على الخوض في المجالات الفكرية والمهنية المختلفة[٤٥].

فما زالت المرأة تفتقر إلى ثقة أفراد المجتمع - ذكوراً وإناثاً - بإمكانياتها وقدراتها على تحمل المسؤولية، خاصة وأن المجتمع القطري - ذو التركيب القبلي - مازال مجتمعاً ذكورياً يحتل فيه الرجل المناصب والمراكز القيادية المختلفة التي يجب ألا تنافس المرأة الرجل فيها ولا تطمح لأن ترقى بأهميتها الاجتماعية والسياسية إلي مستوى الرجل[٤٦]. ويتضح ذلك - على سبيل المثال - عند رغبة المرأة في ممارسة حقها في الانتخاب بصورة حقيقية، فهي لا تستطيع أن تمارس حريتها بشكل كامل في هذه العملية داخل نطاق الأسرة وذلك عند رغبتها باختيار أحد المرشحين دون الآخر، خاصة عندما يفضل أفراد أسرتها اختيار مرشح آخر غير الذي ترغب هي في اختياره. فالأسرة في المجتمع القطري تعمد إلى تقييد حرية الإناث وفرض سيطرة كاملة عليهن بل وعزلهن خلف النقاب مما يجعلهن خاضعات ومستكينات ويفقدن الثقة بأنفسهن ويكبتن قدراتهن وإمكانياتهن وتقل لديهن روح النقد والمبادرة والمشاركة في مختلف مجالات الحياة[٤٧].

بالإضافة إلى ما سبق، يعارض بعض أفراد المجتمع القطري معارضة شديدة مشاركة المرأة في هذا المجال ويرفضها بصورة مطلقة مبرراً ذلك بأن مشاركة المرأة غير ضرورية بتاتاً وإنما هي ترف اجتماعي لإقناع الآخرين أو الغير بأن المجتمع القطري هو مجتمع منفتح ويمارس حرياته وحقوقه بصورة كاملة.

أما عن سبب عزوف البعض من النساء، أو عدم مشاركتهن بالصورة المطلوبة في عمليتي الترشيح والانتخاب في المجلس البلدي، فإن الآراء - في هذا الصدد - كانت تدور حول نقاط متعددة ومختلفة، فمنها من يرى أن هذا التحفظ كان بسبب العادات والتقاليد التي تقف دائماً في صف الرجل ضد المرأة عند ممارستها لأي حق من حقوقها بشكل عام. فثقافة المجتمع القطري تحرم على المرأة القطرية الخوض والدخول في هذا المجال باعتباره

مجالاً قاصراً على الرجال، ومشاركته فيه تكفي وتُغني عن مشاركة المرأة. هذا بالإضافة إلى أن البعض يرى أن ترشيح المرأة لنفسها في الدوائر الانتخابية المختلفة لم يكن بالصورة المطلوبة لعدم قدرتها على القيام بالدعاية الانتخابية اللازمة، مما شكل أمامها عائقاً ثقافياً - متمثلاً في العادات والتقاليد - أدى إلى منع مشاركتها بالطريقة الصحيحة. ولا يمكن أن نهون من تأثير هذه القيم الثقافية السائدة والتي حجمت من دور المرأة ومساهمتها في هذا المجال بالرغم من الحاجة إليها لأن عملها هنا سيزيد من حريتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنه يُعرِّضها للظهور أمام الآخرين[٤٨] . فعدم قدرة أغلبية المرشحات في الظهور شخصياً في الندوات والمحاضرات العامة التي أقيمت بشكل خاص لهذه المناسبة وعلى الهواء مباشرة تليفزيونياً بصورة متكررة - بسبب العادات والتقاليد - وعدم قدرتها على مقابلة ناخبيها من الجنس الآخر في مجالس انتخابية خاصة بذلك - لما يجب أن تتحلى به المرأة من صفتي الخجل والحياء - وغيرها من المعوقات الثقافية الأخرى، كان له دور كبير في تقليص وتحجيم دورها في العملية الانتخابية مما أدى إلى فوز الرجل على حساب المرأة فيها.

لذلك، كان تبوأ الرجال جميع مقاعد هذا المجلس سببه العادات والتقاليد والاعتبارات الثقافية المختلفة. فسهولة وصول الرجل إلى الناخبين من خلال زياراته وندواته ومناظراته الشخصية والإعلامية من جهة وتحرج المرأة من استخدام مثل هذه الوسائل - بطريقة فعّالة- وامتناعها أحياناً من الظهور أمام الآخرين وإخفاء معالم هيئتها وعدم معرفة الآخرين - بخاصة الرجال - عن شخصها وخلفيتها الفكرية، أدى إلى دعم موقف الرجل في هذه الانتخابات وحصوله على أكبر عدد من الأصوات في مقابل ما حصلت عليه المرأة في الدائرة الواحدة.

من جهة أخرى، يرى البعض الآخر أن عدم فوز المرأة كان بسبب قلة عدد النساء المرشحات في هذه الانتخابات مقارنة بعدد الرجال، حيث كان عددهن (٦) مرشحات مقابل (٢٤١) مرشحاً، فالسبب الرئيسي - من وجهة نظرهم - هو عدم وجود تناسب بين أعداد

المرشحين وأعداد المرشحات في هذا المجال. كما أن المرشحات لم يقمن بطرح برامج انتخابية ملائمة أو مناسبة يمكن أن تقوي أو تدعم موقفهن في هذه العملية وذلك لافتقارهن لوجود خلفية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية مميزة لديهن، إضافة إلى ضعف قدراتهن التنظيمية والاتصالية بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية من حولهن [٤٩]، مما صعب عليهن التفوق في هذا المجال على الرجل.

الجماعات المرجعية وانتخابات المجلس البلدي :

من أهم الأسباب التي أدت إلى فوز بعض المرشحين في انتخابات المجلس البلدي -كما يرى البعض- هو القرابة الأسرية والعلاقات القبلية التي تجمع بين المرشح وسكان أو أبناء دائرته الانتخابية، إضافة إلى أسباب أخرى تدور حول الإعداد الجيد للبرامج الانتخابية والترتيب والتنظيم المسبق للدعاية الانتخابية. كما أن الثقة المتبادلة بين المرشح وأبناء دائرته خاصة ما إذا كان من سكان المنطقة منذ فترة طويلة أدت إلى تقوية علاقاته بهم.

أما عن الأسباب التي أدت إلى عدم فوز بعض المرشحين في انتخابات المجلس البلدي، فقد تباينت الآراء حولها. حيث يرى البعض أن عامل القرابة القبلية والعلاقات الأسرية هو نفسه أدى إلى خسارة الآخرين في نفس الدائرة من الحصول على أصوات أبناء هذه العائلات أو القبائل، فقد كان أبناء الدائرة الواحدة يقومون بانتخاب المرشح الذي ينتمي إلى نفس العائلة القرابية التي ينتمون إليها بغض النظر عن نوعية البرامج الانتخابية التي قدمها. كما يرى البعض أن سبب الخسارة مرده عدم الإعداد الجيد للحملات الإعلامية الانتخابية، أو تأخر القيام بهذه الحملة الانتخابية إلى ما قبل الانتخابات بفترة قصيرة أو عدم نشر البرامج الانتخابية في وسائل الإعلام المختلفة، وذلك ربما لتكلفتها المالية. كما يعتقد بعض أفراد العينة أن الخسارة كانت بسبب وجود نوع من التلاعب والتحايل في عملية التسجيل، حيث قام بعض المرشحين بإقناع أصدقائهم أو أقاربهم بتسجيل أسمائهم في مجال دائرة المرشح الانتخابية مع أنه لا ينتمي إلى هذه المنطقة.

ويرى بعض المرشحين، أن عدم الإعداد الجيد للحملة الانتخابية كان من أسباب عدم فوزهم في هذه الانتخابات. ويتمثل ذلك في عدم قيامهم بزيارة الناخبين في عُقر دارهم وذلك لأخذ الوعود منهم لترشيحهم، حيث قام بعض المرشحين باستخدام هذا الأسلوب الذي أدى إلى فوزهم في هذه الانتخابات لإيمانهم بأن الاستثمار الجيد لمثل هذه العلاقات الاجتماعية من الأسباب الهامة التي تؤدي إلى الفوز بغض النظر عن نوعية البرامج الانتخابية المطروحة لهم. كما كان لاستخدام الشعارات الرنانة عن نوعية البرامج الانتخابية والتي لا تتناسب مع طبيعة هذا المجلس دور كبير في عزوف عدد كبير من الناخبين عن انتخاب هذا المرشح.

ومن أهم الصعوبات والتحديات التي واجهت حملات المرشحين الانتخابية هي التكتلات القبلية في بعض المناطق، حيث يصر ناخبو هذه المناطق على ا ختيار المرشح الذي ينتمي إلى عائلات قبلية معينة، وذلك بسبب حرصهم على أن يكون من ضمن أعضاء هذا المجلس الجديد - والأول من نوعه في قطر - من ينتمي إلى قبيلة أو عائلة من العائلات والقبائل التي ينتمون إليها، فنجاح مرشحهم سيعمل على إبراز مكانتهم الاجتماعية وقوة تأثيرهم وزيادة ثقلهم الاجتماعي والسياسي في المجتمع القطري.

ومن الملاحظ أن جميع أفراد العينة قد أكدوا على أن لعامل العلاقات القرابية والاجتماعية دوراً كبيراً وهاماً في فوز بعض المرشحين في الدوائر الانتخابية وبشكل خاص الدوائر الانتخابية التي تقطنها بعض العائلات المنحدرة من أصول قبلية واحدة. وقد تسمى هذه المناطق بأسماء هذه القبائل وهو ما أكدته النتائج النهائية للانتخابات، حيث تردد فوز أسماء بعض المرشحين من قبائل معينة في أكثر من دائرة انتخابية بشكل ملفت للنظر مما يؤكد ويُجسد مفهوم العزوة وروح القبيلة وأهمية الالتفاف نحو مرشح واحد ينتمي إلى نفس أصولهم القبلية من أجل الفوز بمثل هذه الانتخابات. فقد لوحظ من دراسة مشابهة في المجتمع الكويتي - بعد الغزو العراقي - أن «روح القبلية والتميز التي ظن أنها قد اختفت، ما زالت قوية بالرغم من مرور المجتمع الكويتي بهذه التجربة المريرة التي عملت

في إثناءها على كسر تلك الحواجز وإذابة الفوارق الاجتماعية والقبلية والطائفية، إلا أنه يبدو أن التخلص من هذه الروح أمر يصعب تحقيقه»[٥٠].

ومن الصعوبات الأخرى التي مثلت تحدياً أمام بعض المرشحين هو عدم القدرة على التأثير على عنصر الأصوات النسائية وذلك مرده إلى عدم القدرة في الوصول إليها بسبب انعدام وجود القنوات المناسبة لهذا الغرض في ظل صرامة العادات والتقاليد في المجتمع القطري. ومن أهم الصعوبات التي واجهت هذه الانتخابات هو عدم دراية الكثير من المرشحين - سواء كانوا رجالاً أو نساءً - بكيفية خوض مثل هذه الانتخابات وكيفية تنظيم حملاتهم الانتخابية فيها. مع ملاحظة أنه تم تنظيم بعض الندوات والمحاضرات للمرشحات من النساء من أجل تدريبهن على كيفية خوض هذه العملية، إلا أنه قد لوحظ أن الرجال لم تنظم لهم مثل هذه الندوات والمحاضرات بالرغم من حاجتهم إليها لكونها التجربة الأولى في المجتمع القطري، فهي جديدة على الجنسين. بالإضافة إلى أن هذه الانتخابات وخوض المرأة غمارها تشكل تحدياً كبيراً شكلت المرشحات بشكل خاص على اعتبار أن المجتمع القطري هو مجتمع عربي تقليدي يحاول الحفاظ على عاداته وتقاليده وقيمه المتوارثة، مما أدى إلى الحد - وبصورة كبيرة - من ممارسة بعض المرشحات أهم عناصر العملية الانتخابية.

وعن إيجابيات خوض تجربة انتخابات المجلس البلدي كما يراها أفراد العينة، فهي في معظمها تدور حول مشاركة أفراد المجتمع القطري - بجنسيه - ولأول مرة في اختيار وانتخاب ممثليه، وذلك بصورة حضارية وراقية تؤهله لممارسة هذه العملية الديمقراطية في المستقبل بصورة جيدة، عند اختيار ممثليه في البرلمان المتوقع وجوده في القريب العاجل. هذا بالإضافة إلى تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين من خلال المشاركة الشعبية لكلا الجنسين عند حضور الندوات الانتخابية ومتابعة المناظرات الفكرية، وطرح الآراء والمقترحات التي اثرت أفراد المجتمع القطري بالكثير من المعلومات عن الجوانب السياسية والاجتماعية. كما أن إعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب - هو في حد ذاته - من أهم

الإيجابيات في هذه التجربة. فهي - كما يراها البعض - قفزة حقيقية للمجتمع في هذا المجال، فهذه المكرمة من أمير دولة قطر للمرأة هي الأولى من نوعها بين دول الخليج العربي. لأن هذه العملية قامت بفتح المجال أمام المرأة القطرية لاكتساب حق ممارسة عمليتي الترشيح والانتخاب في المجالس الانتخابية المختلفة في القريب العاجل.

أما عن سلبيات هذه التجربة، فقد انحصرت معظمها في وجود نوع من التعصب والقبلية في بعض الدوائر الانتخابية كما سبق القول. فقد كانت سيطرة الطابع القبلي على هذه العملية واضحة بغض النظر عن كفاءات بعض المرشحين، مما عمل على إحياء روح القبلية والعرقية، والتي أثارت بعض الحساسيات بين المرشحين في نفس الدائرة. ومن السلبيات الأخرى أيضاً التي ظهرت أثناء هذه العملية هو وجود ما يسمى بعملية شراء الأصوات لدى بعض المرشحين - في بعض المناطق - من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات يرشحهم للفوز بمقعد في هذا المجلس الوليد وهو ما أدى إلى حدوث بعض المواجهات والصدامات المباشرة بين بعض المرشحين. هذا بالإضافة إلى سوء توزيع بعض الدوائر الانتخابية - كما يرى البعض - وكثرة عددها في مجتمع صغير كالمجتمع القطري.

ومن الظواهر السيئة التي صاحبت هذه الانتخابات - كما يراها البعض - هي كثرة الاتصال الهاتفي لبعض المرشحين بأفراد دائرتهم الانتخابية دون سابق معرفة وطرق الأبواب في أوقات غير مناسبة من أجل توزيع بعض النشرات الانتخابية.

ملاحظات ختامية :

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي توضح لنا آراء أفراد المجتمع القطري نحو كل من العملية الديمقراطية بشكل عام والعملية الانتخابية بشكل خاص. وكشفت لنا عن دور بعض العوامل الثقافية في التأثير على عملية التغير الثقافي والتنمية السياسية كمقدمة ضرورية للوصول إلى المجتمع الحديث. لكننا ومن خلال هذه الدراسة لم تتبين لنا بوضوح العلاقة بين المتغيرات الأساسية كالسن والجنس والمهنة والحالة الاجتماعية وبين آراء أفراد

العينة تجاه العملية الديمقراطية، وهو ما أدى بدوره إلى تجاهل الباحث لهذه المتغيرات أثناء عرض الموضوع. حيث لم يكن لهذه المتغيرات دلالة أو دور واضح في الإجابة على تساؤلات البحث. ويرى الباحث أن من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ما يلي :

(أ) المستوى التعليمي المتقارب لأفراد العينة .

(ب) كون الغالبية العظمى من المرشحين من الرجال.

(جـ) حداثة التجربة الديمقراطية في الدولة، وعدم مرور وقت كاف لدى أفراد المجتمع من أجل تكوين آراء متعددة للفئات الاجتماعية المتنوعة، مما أدى إلى تشتت الآراء وتنوعها بدلاً من تركزها حول مسائل محددة لكل فئة اجتماعية.

أما بالنسبة لآراء أفراد العينة نحو العملية الديمقراطية، فقد اتضح ترحيب معظم أفراد المجتمع - وبصورة جلية - بهذه العملية والتجربة الجديدة باعتبارها منهاجاً لتنظيم شؤون حياته الاجتماعية والسياسية ومحاولة استيعابها وفهمها لتصبح عادة سلوكية ونمطاً ثقافياً يمارسه جميع أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة، مؤكداً - المجتمع القطري - على أهمية مشاركة الجهود الجماهيرية والشعبية في هذه العملية لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى أبنائه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لتقف دولة قطر بذلك - في نهاية الأمر - في مصاف الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً كبيراً في هذاالمجال.

وبالرغم من هذا الترحيب الواسع بفكرة الديمقراطية ذاتها ، إلا أن هناك الكثير من أفراد المجتمع القطري لم يستوعب هذه التجربة ولم يتقبلها بصورة سريعة، حيث يتضح ذلك من خلال ممارسات بعض أفراده التي تمثلت في العزوف عن المشاركة في الحياة الديمقراطية المتمثلة في انتخابات المجلس البلدي، لاعتقادهم بأنها ممارسة شكلية فقط ولا قيمة لها ، فالممارسة الفعلية والحقيقية في نظرهم تتمثل في قيام برلمان منتخب يمارس أعضاؤه مهام السلطة التشريعية الكاملة بصفتها إحدى السلطات الثلاث المتواجدة في جميع الدول المتقدمة. فمشاركة أفراد الشعب القطري في انتخاب واختيار ممثليه في هذا البرلمان

ومساهمته في صنع واتخاذ القرارات واختيار القيادات وغيرها من المشاركات التي تحقق مطالب الديمقراطية ستؤدي - بلا شك - إلى تقوية دور الفرد والمواطن القطري وتأثيره الفعّال في ممارسة دوره في العملية الانتخابية على اعتبار أن المجتمعات لن تتقدم أو تتطور إلا من خلال دعم ومشاركة أبنائها في البرامج المتعددة لعملية التنمية التي تنشدها الدولة في جميع أبعادها، وهو ما سينعكس بدوره في صدور العديد من التشريعات التي تمس جميع جوانب الحياة في المجتمع القطري.

كما تبين لنا - من هذه الدراسة - أن عزوف البعض عن ممارسة حقه كمرشح أو ناخب في هذه العملية الانتخابية يعود إلى تخوف الكثيرين من خوض هذه التجربة الوليدة - فالإعلان عنها تم في فترة وجيزة وبدون مقدمات تمهيدية - لأنها قد تنتهي بالفشل ولن تحقق النجاح المتوقع لها. حيث إن مجرد صدور القوانين التي تنظم عملية الانتخاب والترشيح للمجلس البلدي لكل من الجنسين لا يُعد أمراً كافياً ما لم يتزامن أو يسبق هذه الخطوة خطوات أخرى تُعد أكثر أهمية، ألا وهي محاولة التغيير الثقافي للمجتمع القطري من أجل التخلي عن بعض الأنماط الثقافية السائدة التي تُعد من المعوقات الرئيسية للتطور، فهي عائق أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة في المجتمع.

ويُعد تعدد الآراء واختلاف وجهات النظر بين أفراد المجتمع القطري إزاء هذه التجربة الديمقراطية الجديدة وإزاء توسيع نطاق المشاركة الشعبية، نتيجة طبيعية وحتمية متوقعة. فالمجتمع القطري قد شهد ومر في فترات سابقة بعمليات تحجيم وتحديد أدوار أفراده تجاه مشاركتهم في الحياة العامة وحرمانهم من ممارسة بعض حقوقهم السياسية وبخاصة فيما يتعلق بعمليتي الترشيح والانتخاب. فالتغيرات السياسية السريعة، والمتلاحقة، في الآونة الأخيرة، جعلت بعض المواطنون يتشككون ويتخوفون من الدخول المباشر في هذه العملية، أو أن يشاركوا فيها مع إبداء بعض التحفظات تجاهها بعد أن كانوا محرومين منها بشكل شبه تام. أما اليوم فنجد أن المجتمع القطري يعيش ويشهد تقدماً وتطوراً في جميع

مجالات حياته وينشد إلى تحقيق التنمية الشاملة في جميع القطاعات في الدولة، فالقيادة السياسية للدولة أصبحت تؤمن اليوم بضرورة ممارسة ومشاركة أفراد المجتمع القطري ومساهمته في هذه العملية وبخاصة المشاركة السياسية ضمن إطار التنمية الشاملة.

أما فيما يتعلق بموضوع المرأة ومشاركتها في العملية الانتخابية، فقد كشفت الدراسة عن وجود فئات اجتماعية كثيرة - من الجنسين - مازالت ترفض وتعارض هذه المشاركة لأسباب اجتماعية وسياسية وثقافية ودينية، وهو ما يؤكد على دور العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المتوراثة في ممارسة المرأة حقها في عمليتي الترشيح والانتخاب. فالمرأة - في رأيهم - ليس لديها الحق ولا القدرة الكافية على خوض مثل هذه الأمور، وإنها لن تستطيع أن تتحمل مسؤوليات هذا العمل. فعليها المكوث في المنزل لرعاية شؤون زوجها وتربية أبنائها فهو مجال عملها الطبيعي في الحياة. وتعتبر هذه النظرة السلبية لدور المرأة في المجتمع القطري من أهم العوامل التي انعكست سلباً على نتيجة انتخابات المجلس البلدي الذي لم تتقلد فيه المرأة أي مقعد من مقاعده النيابية. كما تُعد هذه النتيجة الخاصة بدور المرأة في عملية الانتخابات نتيجة متوقعة الحدوث لكون المجتمع القطري هو مجتمع ذو تركيبة قبلية مازال يعيش رواسب الحياة التقليدية المحافظة، حيث يتقلد الرجل فيه الأدوار الأساسية والرئيسية ويمارس سلطته بصورة واضحة على المرأة مما يؤهله في الدخول - في نظر أفراد المجتمع - إلى عالم العمل والسياسة مع حرمان المرأة ومنعها من ممارسة ومزاولة هذا الدور، حتى أصبحت - المرأة القطرية في معظم الأحيان - تؤمن بضعفها وعدم قدرتها على العطاء في هذا النوع من العمل وإنها لا تستطيع خوض مثل هذه المجالات، مقتنعة بأداء دورها داخل نطاق المنزل فقط أو في بعض مجالات العمل المحددة. وهذا ما أكدته الغالبية العظمى من أفراد العينة - من الجنسين - عندما رفضوا وبشدة انتخاب المرأة وفضّلوا انتخاب الرجل لخوض هذه الانتخابات.

وتتفق هذه النتائج مع دور وتأثير العادات والتقاليد على عملية التنمية السياسية وممارسة الحقوق السياسية بشكل واضح، فقد تبين أن العادات والتقاليد تلعب دوراً هاماً

وقوياً في التأثير على هذه العملية وتحدد بشكل قاطع كيفية وطرق ممارستها ونتائجها. فمن أهم المجالات التي اتضح فيها دور الخلفية والأنماط الثقافية في هذا الصدد هي نتائج انتخابات المجلس البلدي الذي كان للجماعات المرجعية والانتماءات القبلية دور كبير في الحصول على مقاعد فيه، وفي فشل بعض المرشحين من الفوز في هذه العملية. فما زالت روح القبلية والتمييز سائدة في هذا المجتمع، وهي التي أدت إلى التفاف أفراد القبيلة الواحدة في الدوائر الانتخابية حول مرشحين معينين ومؤازرتهم في هذه الانتخابات من أجل الفوز فيها بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية وبرامجهم الانتخابية، وهو ما اتضح بصورة جلية في نتائج هذه العملية. وهذا ما أكد عليه جميع أفراد العينة محل الدراسة كسلبية هامة من سلبيات العملية الانتخابية في المجتمع القطري، أدت إلى الدخول في منازعات وصراعات وعداءات بين بعض الفئات، وأسفرت عن عدم فوز - أو امتناع مشاركة بعض المؤهلين - بعض المرشحين الذين يقطنون هذه الدوائر رغم كفاءاتهم ومكانتهم العلمية والاجتماعية في المجتمع.

ومن المجالات الأخرى التي اتضح فيها الدور القوي الذي لعبته العادات والتقاليد في التأثير على نتيجة انتخابات المجلس البلدي لصالح الرجل، هو دور وطريقة المرأة في ممارسة هذه العملية الانتخابية. فالعادات والتقاليد قد حرمت المرأة من الظهور أمام الآخرين في وسائل الإعلام المختلفة، فلم تستطع المرأة التعبير عن آرائها وأفكارها وبرامجها الانتخابية بصورة مباشرة، باعتبار المجتمع القطري هو مجتمع محافظ لا يسمح للمرأة بالظهور أمام الآخرين ومحاورتهم والتعرف على شخصيتها بشكل مباشر. كما لعبت هذه العادات دوراً هاماً في كيفية توصيل أفكار وآراء المرشحات ووسائلهم المستخدمة في الدعاية الانتخابية. فعلى سبيل المثال، كانت هناك صعوبة بالنسبة للمرشحة في اختلاطها بمجالس الرجال أو حضورها الندوات العامة التلفزيونية أو فتح مقر انتخابي لها تستقبل فيه جميع الناخبين بلا استثناء، مما جعل هذه الأفكار والآراء حبيسة الفكر أو على أكثر تقدير تصل إلى عدد محدود من الناخبين أو تصلهم على صورة منشورات غالباً لا يقرأها أحد.

مما سبق يتضح لنا حداثة التجربة الديمقراطية التي يمر بها المجتمع القطري والتي تحتم عليه الدخول في فترة ومرحلة انتقالية من اللاديمقراطي إلى الديمقراطي - فالمجلس البلدي هو بداية لممارسة الديمقراطية، باعتباره النواة الأولى لها - وخلال هذه الفترة - بلا شك - سيزيد إدراك المواطن القطري ووعيه التدريجي بحقوقه وواجباته، والتعلم والاستفادة من إيجابيات هذه التجربة والابتعاد عن سلبياتها التي يمكن تداركها وتلافيها - قدر الإمكان- في العمليات الانتخابية المقبلة.

قائمة المراجع والهوامش

١ - سوسن عثمان عبد اللطيف : قراءات في التنمية المحلية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٣٢.

٢ - محمد محمود الإمام : التنمية البشرية من المنظور القومي. التنمية في الوطن العربي، ندوة فكرية نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٦ - ٩ سبتمبر ١٩٩٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٤١٤.

٣ - حسين عبدالحميد رشوان : التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ١٣.

٤ - المرجع السابق : ص ١٤.

٥ - المرجع السابق : ص ١٤.

٦ - المرجع السابق : ص ١٦.

٧ - المرجع السابق : ص ١٨.

٨ - المرجع السابق : ص ٢٢.

٩ - س. هـ. دود : التنمية السياسية. ترجمة عبد الهادي الجوهري، نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٧٦.

١٠ - حسين عبد الحميد رشوان : مرجع سابق، ص ١٠٩.

١١ - حلمي ساري : الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي، مجلة دراسات جامعة الأردن، المجلد ٢٠، ١٩٩٣م، ص ١٤٢.

١٢ - أحمد جمال ظاهر : مشكلات الشباب، دار الأمل، الأردن، ١٩٨٥م، ص ٧١.

١٣ - محمد شفيق : السكان والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ٨٩.

١٤ - موزة الجابر : الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر من عام ١٩٠٠ - ١٩٣٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٣.

١٥ - صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ١٥٥.

١٦ - عبد العزيز المنصور : التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين ١٨٦٨ - ١٩١٦م، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٥م، ص ٢٣ - ٢٤.

١٧ - صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص ١٥٦.

18 - Zahian, Rose Marie Said : The Creation of Qatar, Croom, Helm, London, 1979, pp. 42 - 43.

١٩ - موزة الجابر : مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٢.

٢٠ - محمد غانم الرميحي : معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر، دار المتنبي، الكويت، ١٩٧٧م، ص ١٢.

21 - Al-Abdulla, Yousof Ibrahim : A Study of Qatar - British Relation, 1914 - 1945, Orient Pub, Qatar, 1983, pp. 32 - 36.

٢٢ - محمد غانم الرميحي : مرجع سابق ، ص ١٢.

٢٣ - المرجع السابق : ص ١٢.

٢٤ - صلاح العقاد : مرجع سابق، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

٢٥ - يوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر، قطر، وزارة الإعلام، ١٩٧٩م، ص ١٣٤-١٣٦.

٢٦ - الدلائل هي صدور النظام الأساسي المؤقت في أبريل ١٩٧٠م، وتشكيل مجلس الوزراء في ١٩٧٠/٥/٢٩م.

٢٧ - محمد غانم الرميحي : مرجع سابق، ص ١٣.

٢٨ - المرجع السابق، ص ١٤.

٢٩ - المرجع السابق، ص ١٤.

٣٠ - خلدون حسن النقيب : المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٩م، ص ١٤٨.

٣١ - محمد غانم الرميحي : مرجع سابق، ص ١٥.

٣٢ - إبراهيم أبو ناب : قطر قصة بناء دولة، قطر، وزارة الإعلام، بدون تاريخ، ص ٨٥.

٣٣ - «وإيماننا بأهمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وآخذين في الاعتبار تصميمنا على تطور أسس هذه المشاركة وتعزيز مفعولها وتعميق أثرها، هو تصميم ثابت لا نقاش فيه»، فقرة من خطاب سمو أمير دولة قطر في افتتاح الدورة العادية السابعة والعشرين لمجلس الشورى، الاثنين الموافق ١٦/١١/١٩٩٨م.

٣٤ - «إن حرية التعبير أو تنوع الآراء، والإعلام المستقل والمسؤول أصبح جزءاً حقيقياً وواقعاً من حياتنا ومجتمعنا، في إطار سيادة القانون والنظام، وضمن حدود المسؤولية والالتزام التي تمليها علينا عقيدتنا السمحاء». من خطاب سمو أمير دولة قطر المشار إيه سابقاً.

٣٥ - نسعى «نحو إدخال المزيد من المشاركة الشعبية، وإرساء أسس الممارسة الديمقراطية في حياتنا السياسية والاجتماعية، بما يتلاءم ويتناسب مع مبادئنا والمثل والقيم التي بها نهتدي ونعتز. ولعل قيام المجلس البلدي المركزي بالاقتراع الشعبي المباشر، وإعطاء المواطن حق الترشيح والانتخاب، لخطوة جوهرية على طريق تكريس هذا النهج وتثبيته». من خطاب سمو أمير دولة قطر المشار إليه سابقاً.

٣٦ - من خطاب سمو أمير دولة قطر المشار إليه سابقاً.

٣٧ - انظر اختصاصات هذا المجلس في القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨م الخاص بتنظيم المجلس البلدي المركزي والمنشور في الجريدة الرسمية لدولة قطر في نفس العام.

٣٨ - صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٣م الخاص بتنظيم بلدية الدوحة ونص على إنشاء مجلس بلدي يتكون من (١٩) عضواً يتم تعيينهم من قِبَل الدولة.

٣٩ - بدرية مبارك العماري : المجلس البلدي المركزي بدولة قطر ودور المرأة، دار الكتب القطرية، قطر، ١٩٩٨م، ص ١٥٥.

٤٠ - المرجع السابق : ص ١٥٦.

٤١ - خضر زكريا وآخرون : دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي، سوريا - دمشق، ١٩٩٩م، ص ٢٢٥.

٤٢ - تم تشكيل لجنة لإعداد الدستور الدائم لدولة قطر على أن يتضمن هذا الدستور كيفية المشاركة الحقيقية والفعّالة في انتخاب أعضاء البرلمان.

٤٣ - مي غصوب : المرأة العربية وذكورية الأصالة، دار الساقي، لندن، ١٩٩١م، ص ٤٠.

٤٤ - صلاح عبد الغني محمد : الحقوق العامة للمرأة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢٥٦.

٤٥ - عفاف عبد العليم إبراهيم : المعوقات التي تواجهها المرأة العربية في مجال العمل : دراسة ميدانية مقارنة لأوضاع المرأة المصرية والقطرية، ندوة عاطف غيث العلمية السنوية السابعة من ٧-٩ أغسطس ١٩٩٦م، بعنوان «علم الاجتماع وآفاق التنمية البشرية في العالم العربي»، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٢٠.

٤٦ - ناصر ثابت : المرأة والتنمية والتغييرات الاجتماعية المرافقة، ذات السلاسل الكويت ١٩٨٣م، ص١٩.

٤٧ - رفيقة سليم محمود : المرأة المصرية، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٤٣.

٤٨ - عفاف عبد العليم إبراهيم : المرأة العربية ودورها في الإنتاج، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧، ص ١٥٨.

٤٩ - حسين عبد الحميد رشوان : علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٦٦.

٥٠ - خلدون النقيب : صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت، دار الساقي، لندن، ١٩٩٦م، ص٢٧٥.

أولاً : المراجع العربية :

١ - إبراهيم أبو ناب : قطر قصة بناء دولة، قطر، وزارة الإعلام، بدون تاريخ.

٢ - أحمد جمال ظاهر : مشكلات الشباب، دار الأمل، الأردن، ١٩٨٥م.

٣ - بدرية مبارك العماري : المجلس البلدي المركزي بدولة قطر ودور المرأة، دار الكتب القطرية، قطر، ١٩٩٨م.

٤ - حسين عبد الحميد رشوان : التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

٥ - حسين عبد الحميد رشوان : علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ١٩٩٨م.

٦ - حلمي ساري: الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي، مجلة دراسات جامعة الأردن، المجلد رقم (٢٠)، ١٩٩٣م.

٧ - خضر زكريا وآخرون : دراسات في المجتمع العربي المعاصر، الأهالي، سوريا، دمشق، ١٩٩٩م.

٨ - خلدون النقيب : المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩م.

٩ - خلدون النقيب : صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، لندن، ١٩٩٦م.

١٠ - رفيقة سليم محمود : المرأة المصرية، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٧م.

١١ - س. هـ. دود : التنمية السياسية، ترجمة عبد الهادي الجوهري، نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م.

١٢ - سوسن عثمان عبد اللطيف : قراءات في التنمية المحلية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩م.

١٣ - صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٤ - صلاح عبد الغني محمد : الحقوق العامة للمرأة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٥ - عبد العزيز المنصور : التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين ١٨٦٨ - ١٩١٦م، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٥م.

١٦ - عفاف عبد العليم إبراهيم : المرأة العربية ودورها في الإنتاج، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد ٢٠، قطر ، ١٩٩٧.

١٧ - عفاف عبد العليم إبراهيم : المعوقات التي تواجهها المرأة العربية في مجال العمل: دراسة ميدانية مقارنة لأوضاع المرأة المصرية والقطرية، ندوة عاطف غيث العلمية السنوية السابعة، من ٧-٩ أغسطس ١٩٩٦م، بعنوان «علم الاجتماع وآفاق التنمية البشرية في العالم العربي»، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦م.

١٨ - محمد شفيق : السكان والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

١٩ - محمد غانم الرميحي : معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج المعاصرة، دار المتنبي ، الكويت، ١٩٧٧م.

٢٠ - محمد محمود الإمام : التنمية البشرية من المنظور القومي، التنمية في الوطن العربي، ندوة فكرية نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٦ - ٩ سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣م.

٢١ - موزة الجابر : الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر في عام ١٩٠٠ - ١٩٣٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٦م.

٢٢ - مي غصوب : المرأة العربية وذكورية الأصالة، دار الساقي، لندن، ١٩٩١م.

٢٣ - ناصر ثابت : المرأة والتنمية والمتغيرات الاجتماعية المرافقة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م.

٢٤ - يوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر، وزارة الإعلام، قطر، ١٩٧٩م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Zahian, Rose Marie Said : The creation of Qatar, croom, Helm, London, 1979.

2. Al-Abdulla, Yousof Ibrahim : A Study of Qatar - British relation, 1914 - 1945, Orient pub, Qatar, 1983.